في الحركة النقابية والعمالية في الارض المحتلة مورداً «ان الاضرابات الاقتصادية في الارض المحتلة محدودة وفقاً للبيانات المتوفرة، الأمر الذي يمكن ارجاعه الى ضعف النقابات العمالية والمهنية نتيجة [سياسة] القبضة الحديدية التي تمارسها سلطات الاحتلال عليها بصفة مستمرة؛ فهي تقوم باعتقال القيادات النقابية، والهجوم على مكاتب النقابات واغلاقها، ومنع اجتماعاتها، وفرض الرقابة على مطبوعاتها لمنعها عن دورها الطبيعي في الدفاع عن المصالح الاقتصادية لاعضائها»[٩].

لقد دفعت هذه الاوضاع الصعبة، والناتجة، أساساً، عن الاحتلال وسياساته ضد العمّال والحركة النقابية في الضفة والقطاع الى الانخراط، بهمّة عالية، في احداث انتفاضة كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، كتعبير عن رفضهم لما تركته ممارسات الاحتلال في أوضاعهم وحياتهم من شروط؛ وكان العمّال، من خلال مشاركتهم هذه، ملمحاً من ابرز ملامح الانتفاضة، التي أدخلت متغيّرات هامة في تركيب وخصائص وميّزات الحركة العمّالية ونقاباتها، ممّا يضعها في مسار نضالي متميّز في اطار الحركة الوطنية الفلسطينية.

من الاحتلال الى الانتفاضة

ولا يعتبر هذا التميّز للدور العمالي في الانتفاضة تطوراً خارج السياق الموضوعي لتطور نضال العمال الفلسطينيين ضد الاحتلال، وهو نضال بدأ عندما وطئت اقدام المحتلين أرض الضفة وقطاع غزة العام ١٩٦٧؛ ثمّ أخذ يتطوّر في سياق تطوّر نضال فلسطينيي الضفة والقطاع ضد الاحتلال خلال العشرين عاماً التالية وصولاً الى الانتفاضة. واختصاراً لهذه الفترة الطويلة من نضال العمال ومنظماتهم النقابية ضد الاحتلال، سوف نتناول ابرز المحطات، التي يمكن اجمالها في[١٠]:

○ قيام العمال ومنظماتهم النقابية بمقاومة سياسة الاحتلال واجراءاته الهادفة الى اخضاع الحركة العمالية وتنظيماتها. وعلى أرضية هذه المقاومة، تمّ، في أواخر الستينات وبداية السبعينات، افشال الهجمات الاسرائيلية على المنظمات النقابية، ومحاولة فرط عقدها بالعمل على حل النقابات؛ كما تمّ افشال عمليات المطاردة، والملاحقة، للقادة النقابيين وابعادهم الى خارج وطنهم. واستطاعت الحركة العمالية النقابية، في الضفة والقطاع، تأكيد اصرارها على نيل حقوقها النقابية في الدفاع عن مصالح المنتمين اليها في مواجهة العسف، والاستغلال، وسياسة الاضهاد والقمع التي يمارسها المحتلون.

○ مهّد الدور العمالي الذي أشرنا اليه، في اطار الحركة الجماهيرية الفلسطينية، للنهوض الوطني العارم الذي ساد في الضفة والقطاع في منتصف السبعينات، والذي كان ابرز تجلياته بروز منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني داخل الوطن وفي الشتات. وفي هذا السياق، أصدر الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة، العام ١٩٧٣، بياناً ضمّنه اعلان الحركة النقابية عن ان م.ت.ف. تعتبر ممثلاً شرعياً ووحيداً؛ وكان ذلك أول بيان تصدره منظمة جماهيرية فلسطينية في الارض المحتلة؛ وبذلك سجل عمّال الارض المحتلة سبقاً شعبياً في تأكيد انضواء حركتهم تحت مظلة م.ت.ف.

○ تبع ذلك خوض الحركة الجماهيرية في الارض المحتلة أوسع معركة سياسية علنية ضد الاحتلال في السبعينات، عندما أُجريت الانتخابات البلدية. وفي هذه الانتخابات، التي تمّ خوضها تحت شعار «لا للادارة المدنية، نعم لمنظمة التحرير الفلسطينية»، اشتركت النقابات بهمّة عالية،